

العاقل الأردني يرفض مشروع قانون أقره البرلمان للمرة الثانية

كتبه نون بوست | 16 سبتمبر، 2014



رفض العاقل الأردني الملك "عبد الله الثاني" البارحة الإثنين مشروع قانون يقضي بمساواة الرواتب التقاعدية لأعضاء البرلمان بمجلسيه، النواب والأعيان، بالوزراء مدى الحياة.

وتعد هذه هي المرة الثانية التي يرفض فيها العاقل الأردني مشروع القرار هذا خلال أقل من عامين، بموجب السلطات الدستورية الممنوحة له.

وكان الملك عبد الله قد رفض في نوفمبر 2012 مشروع قرار البرلمان بسريان التقاعدات لأعضائه، وطلب حينها من الحكومة إعداد دراسة جديدة لمشروع القانون.

ولم ينتظر العاقل الأردني المدة التي منحها إياه الدستور والتي تبلغ 6 أشهر للمصادقة على مشروع القانون، إذ أعلن الديوان الملكي اليوم عن صدور "إرادة ملكية" بـ"رد مشروع القانون"، وعدم التصديق عليه، استنادًا إلى الصلاحيات المخولة للملك بموجب الفقرة الثالثة من المادة 93 من الدستور.

وقال الملك عبد الله في نص الإرادة الموجهة إلى رئيس الحكومة "عبد لله النسور": إن "القرار بعدم المصادقة على مشروع القانون يجيء في ظل الجدل الذي ظهر مؤخرًا حول مشروع القانون المعدل لقانون التقاعد المدني، الذي أقره مجلس الأمة، والذي يشير إلى احتمالية وجود شبهة دستورية حول مشروع القانون"، وأضاف أن "الأمر يقتضي من الحكومة التوجه إلى المحكمة الدستورية للوقوف

على رأيها في هذا الشأن، ومن ثم ضرورة إعادة دراسة هذا الموضوع بمختلف أبعاده، بدراسة شاملة وموضوعية، وصولاً إلى حلول واقعية وعادلة تتفق وأحكام الدستور وتحقق العدالة بين الجميع، وتأخذ بالاعتبار الظروف الاقتصادية الصعبة التي نمر بها”.

وأعرب العاهل الأردني في رسالته عن أهمية مراعاة الصالح العام، مشدداً على أن “مصلحة الأردن والأردنيين فوق كل اعتبار”.

ويأتي رد الملك لمشروع القانون الذي اتخذته البرلمان الأردني في 11 سبتمبر الجاري، بعد تسببه بحالة من الغضب الشعبي الواسع الذي امتد ليشمل جهات نقابية وحزبية، تزايدت معها الدعوات بحل مجلس النواب.

وكانت أول ردة فعل على القرار، ما عبر عنه شبان في مدينة الطفيلة - 200 كم جنوب العاصمة عمان - باقتحامهم مبنى المحافظة وإشعال الإطارات في الشارع الرئيسي للمدينة، مطالبين الحكومة بتوفير وظائف للعاطلين عن العمل بدلاً من صرف رواتب تقاعدية للنواب.

وأصدر حزب “جبهة العمل الإسلامي”، الذراع السياسي لجماعة الإخوان المسلمين، بياناً استهجن فيه إقرار البرلمان للراتب التقاعدي لأعضائه مدى الحياة أسوة بالوزراء.

وقال البيان إن “هذا القرار من شأنه زيادة أعباء الخزينة العامة للدولة، ويجيء على حساب مقدرات الدولة، وفي ظل تجاهل الحكومة والنواب لمطالب المعلمين بعلاوة التعليم، وتآكل رواتب ذوي الدخل المتوسط والمتدنية، وتفاقم مشكلكي البطالة والفقر، وفي ظل التأكيدات الرسمية بأن الخزينة تعاني من عجز متنامي ومديونية عالية”.

كما عبرت 6 أحزاب تمثل ائتلاف الأحزاب القومية واليسارية - الذي يضم في عضويته كلاً من: حزب البعث العربي الاشتراكي، حزب البعث العربي التقدمي، حزب الوحدة الشعبية، حزب الشعب الديموقراطي، الحزب الشيوعي الأردني، والحركة القومية للديمقراطية المباشرة -، عن غضبها من اتخاذ القرار، مشيرة إلى أن مشروع القانون يعد “صادماً للشعب الأردني في مثل هذه الظروف الاقتصادية الخطرة التي تعاني منها البلاد وتنعكس على فئاته الأشدّ فوراً وحرماناً وعلى استقرار الحياة الاجتماعية والسياسية في البلاد”.

وقال بيان للأحزاب إن “مشروع القانون غير مسئول ويأتي بعد معركة ساخنة مع قطاع المعلمين، الذين لم يتم الاستجابة لمطالبهم المحقة في تحسين رواتبهم تحت حجة سوء الأوضاع الاقتصادية والأعباء الهائلة على خزينة الدولة”.

وقال عضو البرلمان “علي السنيد” أحد النواب المعارضين للقرار إن مشروع القانون أحدث غضباً شعبياً واسعاً، بحيث بات البرلمان أقرب لصورة العدو للشعب، مضيفاً “أشعر بالألم جراء تحويل المجلس إلى صورة العدو عبر محطات متراكمة بدءاً من إقرار قانون منع الإرهاب والتعديلات الدستورية”، معتبراً أن “المجلس بات بحكم المنحل بنظر الشعب، وهو الآن تحت رحمة الملك”.

وكان من المقرر أن تجتمع مساء اليوم الإثنين فعاليات شعبية في مدينة الكرك - 150 كم جنوب عمان - في ملتقى واسع أعلن عنه من قبل هيئات مجتمعية، لبحث آليات سلمية وشعبية لوقف القرار، وبحسب بيان أولي للملتقى فقد عبر عدد من القائمين عليه عن أملهم بعدم مصادقة الملك عبد الله الثاني على القرار، درءاً لما سينشأ عنه من محاذير لا تخدم المصلحة الوطنية العليا، وهو ما تم فعلياً بقرار الملك مساء الإثنين بعدم المصادقة على القرار.

في الوقت ذاته وصفت النائب "هند الفايز" اليوم الثلاثاء كواليس مشروع قانون التقاعد المدني "بالمسرحية الهزيلة" والتي كانت على حساب مجلس النواب.

وأضافت الفايز في بيان صادر عنها أن "الديوان -الملك- نسق مع رئيسي مجلس الأعيان ومجلس النواب ودعوا رجالاتهم صباح الخميس قبل التصويت بسويات لوضع اقتراح تبصم عليه كل من الغرفتين التشريعتين"، مضيفاً أنه "للأسف تراجع الديوان عن طمأننتهم بسبب الضغط الشعبي ليسجل موقفا يضع مجلس النواب على المحك، فالانتقاد ليس موجه لا للديوان ولا للوزراء ولا حتى للأعيان!"

الشارع الأردني تحدث بلغة مختلفة من بعد صدور القرار، البعض ثمن قرار الملك معتبره المخلص من "بطش" مجلس النواب، آخرون اعتبروا ذلك إظهاراً للملك بمظهر "البطل" في رفضه للقرار ممتصاً لغضب الشارع، وموجعاً النقرة الشعبية بازدياد نحو البرلمان والحكومة نائياً بنفسه عن كل ذلك.

وكتب الأردنيون في مواقع التواصل الاجتماعي:

<https://www.facebook.com/bahauddeen1988/posts/686527531433538>

الى النائب الذي استهجن الغضب والحملة الشعبية على قانون التقاعد الذي
اقره مجلس النواب ،

ها هو الملك يرد القانون (استهجن اذا انك زلة)

— AYHAM إيهام حياصات (@September 16, 2014) [September 16, 2014](#) aaheyasat)

النائب معتز أبو رمان يكتب عن اقرار قانون التقاعد لأعضاء مجلس النواب ..

أنصح بالقراءة! [#JO](https://t.co/ta2Kl4iNbR)

<https://t.co/ta2Kl4iNbR> pic.twitter.com/jy4T4eQf2d

— عبيد هشام أبو طوق (@September 15, 2014) [September 15, 2014](#) AbeerAbuTouq)

علاجل والعلم عند الله انه الملك رح يرفض الموافقة على قانون التقاعد تبع النواب لاكثر من سبب والاعم عشان يطلع بصورة المنقذ لاموال الشعب

— معاذ (@AdwaanM) [September 14, 2014](#)

مش عاطل الرقم أبدا.. البين يطسكم واحد يقول

للثاني! [#قانون التقاعد المدني](#) pic.twitter.com/yxyKifob2d

— آلاء بنت ماجد آل خريسات (@lolittakh) [September 15, 2014](#) HKJ

[#عاجل](#) صدور الارادة الملكية السامية برفض قانون التقاعد لمجلس النواب
وين اللي كانوا يحكوا الملك حاط رجل ع رجل .. [#عيلة_تويتر_الأردن](#)

— AL-BASHA (@saif_odiebat) [September 15, 2014](#)

اذا كل النواب بشكروا الملك على رد قانون التقاعد ، مين اللي وافق عليه اذن ؟

— omar i kallab (@OKallab) [September 15, 2014](#)

الملك يرد قانون التقاعد. الرفض الشعبي كان له دور حاسم في هذا الأمر، لم لا يتحرك القوم رفضا لقوانين مشابهة تمس حياة الناس بشكل مباشر؟

— حلمي الأسمر (@helmialasmar) [September 15, 2014](#) h asmar

حقى و ان رددت قانون التقاعد لن اسجلك يا عبدالله الثاني

ساحترمك عندما تفرض العدالة فقط و ليس في وقت توفير الفلوس
على نفسك

— سامر القاسم (@September 15, 2014) samerabualqasem)

خبرا الملك يرفض قانون التقاعد المدني الذي يمنح النواب رواتب مدى الحياة .

ماذا وراء هذه المسرحية ..!؟

— September 15, 2014 (@ayat_hawawsheh) ayat_hawawsheh

رابط المقال : [/https://www.noonpost.com/3751](https://www.noonpost.com/3751)